سجلت أعلى مستوى لها منذ يناير 2008

الأسهم السعودية تخترق مستويات تاريخية على وقع ميزانية الربع الثاني

أنهت سوق الأسهم السعودية تعاملات أمس الثلاثاء، مسجلة أعلى مستوى لها منذ يناير 2008، أي منذ الأزمة المالية العالمية.

وارتفع المؤشر العام للسوق "تاسي" بنسبة 0.91% ما يعادل 102 نقطة، ليصل إلى مستوى 11،299.87 نقطة، حيث تفاعل المستثمرون إيجابا مع أرقام الميزانية السعودية في الربع الثاني والتي تم إعلانها بعد جلسة أمس الاثنين.

وربح "تاسي" 2618 نقطة منذ بداية العام حتى جلسة أمس تعادل نسبة نمو 30%.

وبلغت قيمة التداولات عند الإغلاق نحو 7.4 مليار ريال، عبر التداول على نحو 189 مليون سهم. وبلغت القيمة السوقية للأسهم نحو 9.79 تريليون ريال.

ودعم صعود "تاسي" ارتفاع مؤشر قطاع البنوك القيادي بنسبة 1.66%، بالتزامن مع تصدر أسهم البنوك لقيم وأحجام التداولات، بعد أن تصدر سهم الأهلي الأسهم الأكثر نشاطاً في قيمة التداولات بنحو 446 مليون ريال عبر تداول 7.5 مليون سهم.

وجاء بنك الجزيرة بالمرتبة الثانية من حيث أحجام التداول بنحو 6.9 مليون سهم. كذلك جاء سهم الراجحي ضمن الخمسة الأكثر نشاطا بالقيمة بقيمة 286 مليون ريال.

أداء الربع الثاني

وأظهرت بيانات ميزانية السعودية في الربع الثاني من 2021 بحسب بيان وزارة المالية، أن الإيرادات الفصلية للمملكة بلغت 248 مليار ريال مقابل مصروفات بقيمة 252.7 مليار ريال ليبلغ عجز الميزانية فصليا 4.6 مليار ريال.

وكشفت أرقام الميزانية السعودية نمو الإيرادات غير النفطية 31% إلى 116 مليار ريال في الربع الثاني.

كما نمت الإيرادات النفطية في الربع الثاني من 2021، بنسبة 13% إلى 132 مليار ريال.

وبلغ مستوى العجز 12 مليار ريال للنصف الأول من 2021، فيما سجلت الإيرادات في الربع الثاني نموا بنسبة 85% على أساس سنوي.

وأظهرت أرقام الميزانية أيضا زيادة إنفاق المملكة على الصحة بنسبة 20% في النصف الأول من عام 2021.

وبلغ إجمالي قيمة التمويل في الربع الثاني 21.5 مليار ريال، فيما بلغ حجم التمويل في النصف الأول 51 مليار ريال.

سوق الأسهم السعودية سجلت أمس أعلى مستوى لها منذ 2008

خلال اجتماع تنسيقي عقدته مع قيادة مجموعة حرس الحدود

اللجنة التنظيمية للمنافذ بالشارقة تبحث أفضل التسهيلات لدخول وخروج البضائع والمسافرين

الشارقة : عقدت اللجنة التنظيمية للمنافذ والنقاط الحدودية في إمارة الشارقة برئاسة مدير شؤون المنافذ والنقاط الحدودية رئيس اللجنة التنظيمية للمنافذ والنقاط الحدودية بإمارة الشارقة محمد إبراهيم الرئيسي، اجتماعاً تنسيقياً مع قيادة مجموعة حرس الحدود برئاسة سعادة العميد فرج مبارك الشامسي قائد قيادة مجموعة حرس الحدود في القيادة العامة للقوات المسلحة، لبحث سبل تعزيز التعاون بين الجانبين وإيجاد الحلول لكافة التحديات، وتقديم أفضل التسهيلات لدخول وخروج البضائع والمسافرين عبر المنافذ والنقاط الحدودية في الإمارة.

حضر الاجتماع الذي عُقد مؤخراً في منفذ خطم ملاحة الحدودي، مدير إدارة جوازات المنافذ في الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب العقيد الدكتور عمر العويس ، وقائد القطاع الشمالي في قيادة مجموعة حرس الحدود العقيد إبراهيم سيف الزعابي ، ورئيس قسم منافذ المناطق الخارجية بشرطة الشارقة المقدم وليد محمد النهم ، ومدير مكتب الساحل الشرقي بالهيئة العامة لأمن المنافذ والحدود للمناطق الحرة ياسر علي الشحي ، وجرى خلال الاجتماع الاطلاع على آخر المستجدات والدراسات الخاصة بتطوير هذا القطاع الحيوي وبالأخص في منافذ دبا الحصن والمدام، وسبل تذليل الصعوبات التي تواجه العمل، وكذلك وضع تصور مستقبلي يتعلق بتطوير المنافذ على مستوى الإمارة.

شريك استراتيجي

ورحب محمد إبراهيم الرئيسي بالحضور، مؤكداً أن هذا الاجتماع التنسيقي مع قيادة مجموعة حرس الحدود يأتي في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين من أجل السعي المشترك للنهوض بأداء المنافذ والنقاط الحدودية بإمارة الشارقة، وتحسين العمليات وتبسيط الإجراءات وتطوير خدمات المتعاملين والمسافرين، تنفيذاً لاستراتيجية حكومة الشارقة الرامية إلى الارتقاء بمنظومة العمل في كافة منافذ الإمارة، بما يسهم في تنمية وتسهيل حركة التجارة وضمان استدامتها، وتجسيدا لروح التكامل والانسجام بين كافة الجهات المعنية للتطوير الدائم والارتقاء بالأداء العام لكافة منافذ الإمارة، لافتا إلى أن الفترة المقبلة ستشهد عقد المزيد من اللقاءات والاجتماعات التنسيقية بين الجانبين، وبين اللجنة وجميع الجهات المختصة العاملة في المنافذ والنقاط الحدودية، بهدف تعزيز الشراكة وآليات التعاون، وضمان تفعيل الضوابط والإجراءات الأمنية والجمركية، وتنظيم حركة دخول وخروج الأشخاص والبضائع وفقا لأرقى المقاييس العالمية.

وفي ختام الاجتماع سلم الرئيسي درع هيئة الشارقة للموانئ والجمارك والمناطق الحرة للعميد فرج مبارك الشامسي، تثميناً وتقديراً لجهود قيادة مجموعة حرس الحدود، ودورها المتميز في تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة.

جانب من الاجتماع

تسليم درع التكريم لقيادة مجموعة حرس الحدود

شهدت زيادة سنوية قوية في الإيرادات والأرباح بما يعكس قدرتها على توليد نتائج إيجابية وسط التحديات

"الحكمة" تسجل أداء ماليا وتشغيليا قويا وتحسّن توقعات السنة المالية لقطاع الأدوية الجنيسة

تعلن "حكمة فارماسيوتيكلز بي. إل. سي."، مجموعة الشركات الدوائية متعددة الجنسيات، اليوم عن نتائجها المرحلية للأشهر الستة الأولى من العام الحالي والمنتهية في 30 حزيران 2021.

وقال سيجي أولافسون، الرئيس التنفيذي لـ "الحكمة": "لقد استفدنا مرة أخرى من مرونة محفظتنا ونشاطنا التصنيعي المرن. وشهد أداؤنا القوي زيادة سنوية قوية في الإيرادات والأرباح التشغيلية، ما يعكس قدرتنا على توليد نتائج إيجابية ضمن ظروف مليئة بالتحديات في السوق. ونواصل الاستفادة من استثماراتنا الرامية إلى إنشاء خط من الأدوية الجديدة. ويعكس التقدم الذي أحرزناه في النصف الأول من هذا العام نظرتنا المحسنة للعام كاملاً. وبالنظر إلى المستقبل، تمنحنا استراتيجيتنا الواضحة وخط منتجاتنا القوي والمرونة التي نتحلى بها، ثقة كبيرة بتحقيق مزيد من النمو وزيادة القيمة لصالح الجهات المعنية بأعمالنا".

وخلال النصف الأول من عام 2021، نمت إيرادات "الحكمة" على مستوى المجموعة بنسبة 7% لتبلغ 1،216مليون دولار أمريكي مقارنة بالنصف الأول من عام 2020 والذي بلغت إيراداته 1،132 مليون دولار أمريكي، وذلك بفضل الأداء القوي لقطاع الأدوية الجنيسة والأدوية ذات العلامة التجارية المسجلة، ومرونة قطاع المحاقين. وقد حققت المجموعة تقدماً ممتازاً لضمان تزويد العملاء بالمنتجات التي يحتاجونها وتوفير صحة أفضل، في متناول اليد، كل يوم. ونجحت المجموعة في تحقيق ذلك من خلال استراتيجيتها الرامية إلى تقديم المزيد اعتماداً على أساسها القوي، وبناء محفظة تتوقع الاحتياجات الصحية في المستقبل، وتشجيع الموظفين وتمكينهم. وقد أسهمت محفظة "الحكمة" الواسعة ومنشآتها التصنيعية في الاستجابة بسرعة للطلب المتنامي منذ بدء تفشي الوباء.

وشهدت المجموعة نمواً مستمراً في الإيرادات ضمن قطاعات الأعمال الثلاثة. فقد حقق قطاع الأدوية الجنيسة نمواً قوياً في الإيرادات وتحسناً ملحوظاً في هوامش الربح، ما يعكس الطلب الجيد على المنتجات الجديدة التي تم إطلاقها مؤخراً، ومزيج المنتجات الأكثر ملاءمة، وانخفاض النفقات التشغيلية. ونمت إيرادات قطاع المحاقين العالمي بشكل متوسط عقب أداء قوي واستثنائي في النصف الأول من عام 2020، ما يعكس مرونة محفظة المنتجات. وانخفضت الأرباح التشغيلية لقطاع المحاقين تماشياً مع التوقعات، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى التغير في مزيج المنتجات. وسجل قطاع الأدوية ذات العلامة التجارية المسجلة نمواً مضاعفاً في الإيرادات وهوامش محسنة في الأرباح بفضل الأداء القوي ضمن الأسواق الرئيسية.

وفي النصف الأول من عام 2021، ارتفعت الإيرادات الأساسية لقطاع أدوية المحاقين العالمي بنسبة 1% لتبلغ 492 مليون دولار أمريكي "مقارنة بـ 485 مليون دولار أمريكي في عام 2020". وقد ساهمت محفظة أدوية المحاقين في الولايات المتحدة التي تحتوي على 119 منتجاً، والمساهمة المتراكمة من إطلاقات الأدوية الجديدة، في تمكين المجموعة من التعويض جزئيا عن انخفاض الطلب في الولايات المتحدة على المنتجات المستخدمة لعلاج وباء "كوفيد19-" مقارنة بالنصف الأول من عام 2020. واستفادت المجموعة أيضاً من وجودها في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ حيث شهدت طلبًا جيدًا على محفظتها المتنامية وقدراتها التصنيعية. وقد أطلق قطاع أدوية المحاقين ما يصل إلى 44 منتجاً على مستوى العالم، بما في ذلك 9 منتجات في الولايات المتحدة، معتمداً على السجل الحافل في تنفيذ عمليات الإطلاق باستمرار لتحقيق نمو متراكم. وتتوقع المجموعة أن تنمو إيرادات قطاع المحاقين إلى الأرقام الأحادية المتوسطة.

وشهدت المجموعة زيادة قدرها 8% في الإيرادات الأساسية لقطاع الأدوية الجنيسة التي بلغت قيمتها 400 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من هذا العام "مقارنة بـ 369 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2020". وقد قامت المجموعة بإضافة مزيد من المنتجات إلى محفظة الأدوية الجنيسة وتنويعها، وكان لهذه المنتجات الجديدة مساهمة مهمة في نمو الأرباح. وتتعاون المجموعة مع عملائها، كما تقوم بتسخير مستويات الخدمة المحسنة لديها للمساعدة في تعزيز الطلب وتعويض آثار ازدياد البيئة التنافسية لمنتجات معينة في محفظتها الأساسية. وأطلق قطاع الأدوية الجنيسة أربعة منتجات في النصف الأول من هذا العام. وشمل ذلك إطلاق الدواء الجنيس Advair Diskus® في شهر أبريل، وتشعر المجموعة بالرضا عن مدى تقدم مبيعات هذا الدواء. وأعلنت المجموعة عن اعتماد وإطلاق بخاخ الأنف KLOXXA– DOTM "نالوكسون هيدروكلوريد" 8 ملغ، وهو دواء جديد ومهم لعلاج الجرعات الزائدة من المواد الأفيونية. وتتوقع المجموعة أن تتراوح إيرادات الأدوية الجنيسة بين 810 مليون دولار أمريكي إلى 830 مليون دولار أمريكي للعام كاملاً.

شركة "الحكمة" شهدت زيادة سنوية قوية في الإيرادات والأرباح

أمريكا قد تتخلف عن سداد ديونها .. سقف الإقراض بلغ 28.5 تريليون دولار

واشنطن - "وكالات": جددت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، دعوتها للكونغرس لرفع سقف الدين الأميركي من خلال تحرك يدعمه الحزبان الجمهوري والديمقراطي، وذلك مع رفض المزيد من الجمهوريين إمكانية زيادة قدرة الحكومة الاتحادية على الاقتراض.

وحذرت يلين، في إشعار آخر إلى المشرعين، من أضرار اقتصادية في حالة عدم رفع سقف الدين أو تعليقه قبل نفاد قدرة الاقتراض في البلاد في أكتوبر.

وقد يؤدي الفشل في زيادة أو تعليق حد الدين القانوني، الذي يبلغ الآن 28.5 تريليون دولار، إلى إغلاق آخر للحكومة الاتحادية أو تخلف عن سداد الديون.

وكتبت يلين أنه يتعين على الكونغرس أن يتصرف "كما فعل في الماضي لحماية كامل الثقة والمصداقية للولايات المتحدة"، واصفة ذلك بأنه "مسؤولية مشتركة".

أضافت أن "الفشل في الوفاء بهذه الالتزامات سيسبب ضررا لا يمكن إصلاحه للاقتصاد الأميركي وسبل عيش جميع الأميركيين".

وقالت يلين، التي حثت المشرعين الأميركيين في وقت سابق على اتخاذ إجراء في خطاب في يوليو/ تموز وجلسة استماع في يونيو ، إن غالبية الديون المستحقة تراكمت قبل تولي إدارة بايدن السلطة، وإن الجمهوريين والديمقراطيين عملوا سويا عدة مرات في السنوات الماضية للتعامل مع مسألة الاقتراض.

لكن الجمهوريين، الذين فقدوا السيطرة على البيت الأبيض ومجلس الشيوخ بعد انتخابات نوفمبر تشرين الثاني الماضي، نددوا بالإنفاق الهائل للرئيس الأميركي جو بايدن وأقرانه الديمقراطيين في أعقاب جائحة كوفيد19- وكذلك الخطط القادمة لزيادة الإعانات الاجتماعية. كما رفض البعض تكلفة مشروع قانون البنية التحتية المدعوم من الحزبين، والذي من المتوقع أن يتم تمريره في وقت لاحق من مساء اليوم بعدد من أصوات الجمهوريين.

وقال السناتور الجمهوري روب بورتمان في مقابلة مع سي.إن.بي.سي "الديمقراطيون قادرون على فعل ذلك بأصواتهم لأنهم أضافوا 1.9 تريليون دولار إلى الديون هذا العام وهم يتحدثون عن إضافة 3.5 تريليون دولار أخرى في حزمة الضرائب والإنفاق هذه".

وتضخم الدين العام بنحو 40% في عهد ترامب إلى ما يقرب من 28 تريليون دولار، وهو ما غذاه تمرير تخفيضات ضريبية في 2017 وتدفق الإنفاق لمواجهة الضربة الاقتصادية من جائحة فيروس كورونا العام الماضي.

وقال زميله الجمهوري ريك سكوت لفوكس نيوز صنداي إن المشرعين اتفقوا في اجتماع حزبي على عدم دعم رفع سقف الديون "دون تغيير هيكلي" لكنه لم يذكر تفاصيل أخرى. وأضاف "دعونا نعيش في حدود إمكانياتنا ونتوقف عن مراكمة الديون".

وتصف يلين الأول من أكتوبر بأنه تاريخ حاسم للتدفقات النقدية للحكومة الأميركية بسبب حوالي 150 مليار دولار من المدفوعات المستحقة في اليوم الأول من السنة المالية 2022، بما في ذلك بعض الاستثمارات في برامج معاشات التقاعد العسكرية.

كان زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل قال الأسبوع الماضي إن الديمقراطيين، الذين يسيطرون على المجلس بفارق ضئيل، يجب أن يتصرفوا بأنفسهم لمعالجة هذه القضية.

وفي غضون ذلك، أعلنت وزارة الخزانة بالفعل عن تدابير مثل تعليق الاستثمارات في صناديق المزايا الصحية للموظفين للحفاظ على سلطة الاقتراض الحكومية.